تحرك لحملة الحفاظ على دالية الروشة: حقوق الملكية لا تعادل حقوق التطوير العقاري

نظمت الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة، بمناسبة يوم المحيطات العالمي، تحركاً احتجاجياً أمس، «استكمالاً للتحركات الاحتجاجية التي كانت قد بدأتها اعتراضاً على مصادرة أراضي دالية الروشة»، ورفع المشاركون في التحرك لافتة ضخمة على صخور المحلة، كتب عليها: «الروشة واجهتنا وداليتها مساحتنا، ارفعوا ورشتكم عن روشتنا».

وأعلنت الحملة في بيان أنّ «الهدف من هذا التحرك، هو لفت انتباه عدد أكبر من الناس والإعلام إلى قضية الحفاظ على الدالية كمكان عام بوجه المشروع الخاص المنوي إقامته في المنطقة. كما أنّ التدخل الذي قامت به الحملة في فضاء الدالية اليوم (أمس)، هو بمثابة احتجاج أمام رئيس بلدية بيروت، المهندس بلال حمد، الذي حضر النشاط».

وأضاف البيان: «إنّ احتجاجنا أمام رئيس البلدية، نابع من صلاحيته كرئيس مجلس بلدية بيروت في ما خصّ قضية كهذه، ونظراً الى مواقفه السابقة غير المشجعة بغية حماية هذا المرفق والموقع العام».

واتهمت الحملة رئيس البلدية بأنه «لم يتجاوب حتى الآن مع الأصوات التي تعلو عبر الإعلام، والتي تذكر بأهمية الدالية كمتنفس أخير لسكان بيروت. واليوم، وخلال كلمته في يوم المحيطات العالمي، عاد وصرح السيد بلال حمد، أنه ليس بإمكان بلدية بيروت القيام بأي شيء من أجل الدالية، بما أنها مكونة من عقارات ذات ملكية خاصة، ضارباً بعرض الحائط جميع القوانين والأنظمة المرعية الإجراء». واعتبرت أنّ تصريحات رئيس بلدية بيروت «تزيل مسؤولية البلدية في ما يخص الدالية، بحجة الملكية الخاصة، متنازلاً عن أبسط صلاحيات البلدية»، معقبة أنّ «ملكية الدالية تعود تاريخياً إلى عائلات بيروتية عديدة. وتمّ شراء معظم الأسهم في عقارات الدالية من قبل شركات عقارية. تزامناً مع هذا التحول الجذري بالملكية، تمّ استحداث قوانين ومراسيم سمحت بتغيير الأنظمة السابقة التي كانت تحمي المنطقة العاشرة في بيروت (الممتدة من الروشة حتى الرملة البيضاء) من أي بناء، أو بعامل استثمار ضئيل جداً، وذلك بحسب التصميم التوجيهي لبيروت، ومن هذا المنطلق، حمى التصميم التوجيهي المصلحة المشتركة في واجهة بيروت البحرية، بغض النظر عن الملكية الخاصة. ولذلك، لطالما استخدمت الدالية على أنها مساحة عامة».

ورأت أنّ «حقوق الملكية لا تعادل حقوق التطوير العقاري. مما يعني أنه لا يحق لمالك أرض أن يفعل ما يريد في الأرض، وإلا لماذا تصاغ القوانين ولماذا ترسم المخططات المدينية؟ إنّ دور المؤسسات العامة يتمحور حول تأمين بيئة مناسبة لحياة المدنيين، والدالية إرث وطني ولا يمكن تحديد مستقبله حصراً من خلال المنفعة الخاصة».

ندوة حول «إعادة تأهيل المباني المتضررة» في البيال

شهاب: نملك الكفاءات لترميم ما تهدم

أكد نقيب المهندسين في بيروت خالد شهاب أنّ «الدولة اللبنانية بالتعاون مع نقابة المهندسين في بيروت كان لها الدور الإبرز في إعادة إعمار لبنان على أسس حديثة وضمن المواصفات الفنية العالية التي تؤمن السلامة العامة والهندسة المعمارية المميزة».

وخلال ندوة متخصصة عن «إعادة تأهيل المباني المتضررة» في صالة المؤتمرات في معرض «بروجكت ليبانون» في بيال، برعاية السفير الفرنسي باتريس باولي ممثلاً بالملحق التجاري هنري كاستوريس، قال شهاب: «لقد ساهمت نقابة المهندسين في إقرار عدد كبير من القوانين تتعلق بإعادة ترميم وتأهيل الأبنية التي تضررت جراء الحرب اللبنانية من خلال تأمين التشريعات اللازمة لتسهيل إعادة الترميم أو المتطلبات الفنية والمشورات التقنية واللوجستية، ومن ضمن هذه القوانين، القانون الذي يرمي إلى إعفاء تراخيص إعادة بناء الأبنية المهدمة وإعادة ترميم الأبنية المتضررة جراء الأحداث اللبنانية من جميع الرسوم القانونية».

وأضاف: «كما أنّ عدداً كبيراً من الأبنية المهدمة خلال الفترة الممتدة بين 1975 و1990 قد أعيد بناؤها خلال التسعينات من القرن الماضي، في مرحلة إعادة الإعمار، لكنّ بعضها لا يزال يحتاج إلى تسويات قانونية قد ينجزها مشروع القانون الجديد بعد إقراره في مجلس النواب. وعملت نقابة المهندسين على المطالبة بالمخطط التوجيهي الشامل للأراضي اللبنانية الذي بدأ الحديث عنه والمطالبة به منذ الستينات، ثم أحيل إلى مجلس النواب عام 2002، وأعيد إلى مجلس الوزراء عام 2005 ليقرّ في مجلس الوزراء عام 2009».

ولفت إلى أنّ أهمية هذا المخطط، تمكن، بحسب نقابة المهندسين، «في تحقيق التنمية المتوازنة، وفي تحديد نسبة الاستثمار في كل منطقة انطلاقاً من واقعها وحاجاتها ومستقبلها، وفي تحديد مخالفات البناء في القرى والبلدات غير الخاضعة للمساحة».

وقال شهاب: «إننا في نقابة المهندسين كنا وسنبقى أسرع من أي مؤسسة رسمية أو خاصة في مواجهة المعضلة التي كانت تحصل بعد كل جولات تدمير وعنف، فكنا وما زلنا نبادر إلى اعداد خطط للطوارئ وتشكيل لجان هندسية واستنفار المهندسين المتطوعين لمساعدة الأهالي المتضررين في الكشف على مبانيهم، فضلاً عن تسريع العمل برخص البناء. وبما أنّ هذا المؤتمر متخصص في كيفية وضع خطة لإعادة النهوض في بلد عربي، فإننا في اتحاد المهندسين اللبنانيين على استعداد لنكون الأوائل والسباقين في أية عملية إعادة أعمار على مستوى لبنان والوطن العربي، إذ إننا نملك الإرادة أولاً والقدرات الهندسية والكفاءات الفنية ثانياً».

السعودي عرض مع وفد خبراء بلدية برشلونة مقترحات تطوير مرفأ الصيادين في صيدا

المخطط الجديد لمرفأ الصيادين

أعلنت بلدية صيدا أنّ مشروع تطوير مرفأ الصيادين، خطا خطوات مهمة بعدما أنجز فريق خبراء بلدية برشلونة في إسبانيا «وضع الخرائط والتصاميم المقترحة لتطوير المرفأ، وذلك في إطار مشروع استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة، الذي أطلقته البلدية بالشراكة مع مؤسسة الحريري وشبكة المدن المتوسطية ومؤسسة USUDUS».

وذكرت البلدية في بيانها، أنّ الخرائط والمقترحات الجديدة «تراعي خصوصية المنطقة التراثية والسياحية، بحيث لا تحجب هذه المعالم عن وقوعات النظر للزائرين والأهالي والمواطنين، الذين بات بإمكانهم الاستفادة من المساحات الجديدة للتنزه، والتمتع بجمالية الواجهة البحرية لصيدا، لا سيما في محيط قلعة صيدا البحرية وخان الإفرنج والمدينة القديمة. كما سيلحظ المخطط المقترح رسو نحو 210 قوارب صيد في المرفأ والرصيف المحاذي». وأفادت أنه «في هذا الإطار، عُقد في قاعة الاجتماعات في القصر البلدي اجتماع موسع برئاسة رئيس البلدية محمد السعودي ووفد خبراء بلدية برشلونة».

وبعدما عرض فريق الخبراء الإسبان للمقترحات ولخرائط تطوير المرفأ، جرى نقاش عام حول مواضيع ونقاط تفصيلية.

ونوّه السعودي بأعضاء الوفد الذين «يدهشوننا في كل مرة لجهة المستوى العالي للتصاميم وللرؤية التي تحاكي الواقع والتطلع نحو المستقبل في ما يتعلق بمرفأ الصيادين وتطويره».

وأشار إلى أنّ «الخبراء الإسبان كانوا قد حضروا إلى صيدا في أوائل العام الجاري من أجل الاطلاع ميدانياً على وضع مرفأ الصيادين، ثم العودة إلى إسبانيا من أجل وضع الخرائط والمقترحات بمشاركة خبراء متخصصين. كما أنّ وفداً من أعضاء مجلس بلدية صيدا زار بلدية برشلونة لهذه الغاية واطلع على التصاميم والمقترحات بلمساتها الأخيرة».

وقال السعودي: «إنّ الخبراء الإسبان يساعدوننا أيضاً في وضع تصاميم لاستغلال شاطئ صيدا من القلعة البحري حتى ملعب صيدا البلدي. واتفقنا ان تستمر هذه العلاقة وحددنا 3 مواضيع رئيسية لنعمل عليها:

أولاً: استغلال شاطئ صيدا من القلعة إلى ملعب صيدا البلدي.

ثانياً: تنفيذ مشروع الإضاءة على الطاقة الشمسية للشوارع والمعالم الأثرية والسياحية.

ثالثاً: بحث أفكار لتطوير مبنى السراي القديم في صيدا وكيفية الاستفادة منه».

وأشار إلى أنّ «تنفيذ مشروع تطوير مرفأ الصيادين لا يمكن أن يبدأ إلا بعد الانتهاء من إنشاء المرفأ التجاري في المدينة، بحيث يبقى المرفأ الحالي مخصّصاً للصيادين».

ولفت إلى أنّ «كلفة المشروع لتطوير مرفأ الصيادين تبلغ نحو 15 مليون دولار، وسيتم العمل على تأمين التمويل اللازم بعد اعتماد الخرائط والتصاميم النهائية لمشروع مرفأ الصيادين».

«منتدى الاقتصاد العربي» يُعقد هذا الشهر في بيروت

تشهد بيروت في 19 و20 حزيران 2014 تظاهرة اقتصادية لبنانية – عربية كبيرة تتمثل في انعقاد «منتدى الاقتصاد العربي» في دورته الـ 22 في فندق فينيسيا. وسينعقد المنتدى برعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء تمام سلام وبمشاركة العديد من الوزراء العرب.

ويستقطب المنتدى عدداً كبيراً من قادة الشركات الخليجية لا سيما من المملكة العربية السعودية ومن الكويت.

ولعب المنتدى دوراً فاعلاً في استقطاب المستثمرين العرب إلى لبنان في مرحلة ما بعد الحرب، إذ بلغ عدد الذين شاركوا في دوراته السابقة حوالى الـ20 ألفاً من المسؤولين والمستثمرين ورجال الأعمال من حوالى 30 دولة.

وأعلن الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي، أنّ «هذا المنتدى يشكّل منصّة لتلاقي قيادات مؤسسات الأعمال العربية من حكومية وخاصة مع ما ينتج من ذلك من تبادل خبرات والاطلاع على التجارب المختلفة ومن نسج علاقات وتأسيس مصالح مشتركة في شتى القطاعات ومع مختلف البلدان». ولفت إلى أنّ «معظم الذين استثمروا في لبنان في مرحلة ما بعد الحرب كانوا من بين الذين استقطبهم هذا المنتدى في دوراته على مدى أكثر من عقدين». وأضاف: «إنّ عشرات المؤتمرات في لبنان والبلدان العربية والأجنبية تفرّعت من هذا المنتدى وكان لها دور مهم في التعريف بأسواق هذه البلدان وفي إقامة فروع للمصارف والشركات اللبنانية وغير اللبنانية في هذه البلدان (الجزائر، الأردن، سورية، السودان، تركيا، مصر، الخ...)».

التقرير الاقتصادي الأسبوعي لـ«الاعتماد اللبناني»: ارتفاع في موجودات «المركزي» وأقساط التأمين

لفت التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأخير لبنك «الاعتماد اللبناني» إلى ارتفاع طفيف في الموجودات بالعملة الأجنبية خلال النصف الثاني من أيار الفائت بقيمة 5.57 مليون دولار لتصل إلى 36.371 مليار دولار. كذلك أورد ارتفاعاً سنوياً في مجموع أقساط التأمين بنسبة 9 في المئة وبلغ نحو 1.4 مليار دولار في عام 2013، في حين تراجعت نسبة إشغال الفنادق في بيروت إلى 42 في المئة خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2014.

وأفاد التقرير بأنّ احتياطات الذهب والعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان تتراجع إلى 47.94 مليار دولار في نهاية أيار 2014: تظهر موازنة مصرف لبنان ارتفاعاً طفيفاً بـ5.57 مليون د.أ. في الموجودات بالعملة الأجنبية خلال النصف الثاني من شهر أيار 2014 إلى 36.371 مليار د.أ، في مقابل 36.366 مليار د.أ. كما في منتصف أيار، أي ما يشكّل 75.86 في المئة من إجمالي الاحتياطات لدى البنك المركزي.

من جهة أخرى، تبيّن موازنة مصرف لبنان تراجعاً في قيمة احتياطات لبنان من الذهب بـ457.24 مليون د.أ خلال النصف الثاني من أيار 2014 إلى 11.57 مليار د.أ (24،14 في المئة من إجمالي الإحتياطات لدى مصرف لبنان).

أما على صعيد سنوي، انكمشت الاحتياطات بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان بنسبة 1.06 في المئة مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه في نهاية أيار عام 2013 والبالغ حينها 36.76 مليار د.أ. بالتوازي، تراجعت محفظة احتياطات الذهب لدى مصرف لبنان بـ1.48 مليار د.أ (11.34 في المئة) عند مقارنتها بالمستوى الذي كانت عليه في نهاية شهر أيار من العام السابق والبالغ حينها 13.05 مليار د.أ نتيجة لذلك انخفض إجمالي الاحتياطات لدى مصرف لبنان (ذهب وعملة أجنبية) بـ1.87 مليار د.أ على صعيد سنوي إلى 47.94 مليار د.أ. كما في نهاية شهر أيار 2014 في مقابل 49.81 مليار د.أ. في نهاية الشهر الخامس من العام المنصرم.

في هذا الإطار، سجلت موازنة مصرف لبنان انخفاضاً بنسبة 0.22 في المئة خلال النصف الثاني من شهر أيار 2014 إلى 81.00 مليار د.أ. وذلك إثر التراجع بنسبة 0.92 في المئة في إجمالي الاحتياطات إلى 47.94 مليار د.أ. الأمر الذي طغى على الزيادة بنسبة 0.28 في المئة في محفظة الأوراق المالية إلى 12.59 مليار د.أ. والارتفاع بنسبة 1.27 في المئة في محفظة التسليفات للقطاع المالي اللبناني إلى 3.26 مليار د.أ.

وتراجعت حصة الاحتياطات لدى مصرف لبنان إلى 59.19 في المئة من مجموع الأصول كما في نهاية شهر أيار من عام 2014 في مقابل حصة 63.91 في المئة في الفترة نفسها من عام 2013.

ارتفاع أقساط التأمين

أصدرت جمعية شركات الضمان في لبنان تقريرها الدوري حول أداء قطاع التأمين في لبنان خلال عام 2013 حيث أظهرت من خلاله ارتفاعاً سنوياً بنسبة 9 في المئة في أقساط التأمين إلى نحو 1.4 مليار د.أ في عام 2013. وتنسب هذه الزيادة في شكل رئيسي إلى ارتفاع أقساط التأمين الصحي والتأمين ضد الحريق بنسبة 12 في المئة لكل منها، والزيادة في أقساط التأمين على الحياة بنسبة 10 في المئة، الأمر الذي طغى على تراجع أقساط التأمين على السيارات بنسبة 3 في المئة وانخفاض أقساط التأمين على وسائل النقل وعلى العمال بنسبة 3 في المئة. كما أشار التقرير إلى أنّ حصة التأمين على غير الحياة تراجعت إلى 70.8 في المئة نهاية عام 2013 مقارنة بـ 72.8 في المئة في نهاية النصف الأول من العام 2013. من جهة أخرى، ارتفعت حصة بوالص التأمين على الحياة إلى 29.2 في المئة مقارنة بحصة 27.2 في المئة في نهاية شهر حزيران من عام 2013. كما يظهر التقرير أنّ عدد عقود التأمين زاد بنسبة 6 في المئة على صعيد سنوي إلى 3.660.444 مع نهاية عام 2013.

تراجع نسبة إشغال فنادق بيروت

وفقاً لتقرير «إرنست أند بونغ» حول أداء الفنادق ذات فئة الأربع والخمس نجوم في منطقة الشرق الأوسط، انخفض معدل إشغال الفنادق في مدينة بيروت إلى 52 في المئة خلال شهر نيسان من عام 2014، مقارنة بمعدل 64 في المئة في نيسان من عام 2013. في السياق نفسه، تراجع متوسط تعرفة الغرفة بنسبة 7.2 في المئة على صعيد سنوي إلى 156 د.أ. في شهر نيسان 2014، كما تقلصت الإيرادات المحققة عن كل غرفة متوافرة بنسبة 24.4 في المئة إلى 82 د.أ.

على صعيد تراكمي، حظيت مدينة بيروت على ثاني أدنى نسبة إشغال فنادق (42 في المئة) بين عواصم المنطقة التي شملها التقرير خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2014، في حين تصدّرت إمارة أبو ظبي لائحة عواصم المنطقة لجهة أعلى معدل إشغال بين الفنادق ذات فئة الأربع والخمس نجوم، والذي بلغ 82 في المئة لغاية شهر نيسان، تبعتها مدينة الرياض (73 في المئة) ومدينة الدوحة (71 في المئة). أما في ما يختصّ بتعرفة الغرفة فحظيت مدينة الدوحة على أعلى متوسط تعرفة للغرفة الواحدة، والذي بلغ 236 د.أ. خلال الفترة الممتدة لغاية نيسان من العام 2014 تلتها الرياض (220 د.أ) والمنامة (207 د.أ).

الاتحاد الجمركي العربي يبصر النور في كانون الثاني 2015

أعلن الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية محمد بن إبراهيم التويجري عن إنشاء الاتحاد الجمركي العربي في كانون الثاني عام 2015، مشيراً إلى أنّ «إنشاء هذا الاتحاد كان يحتاج إلى قرار سياسي».

ودعا التويجري الحكومات العربية إلى «تسيير التجارة البينية وتسهيل الإجراءات بين الدول العربية»، مشيراً إلى أنّ «التجارة العربية البينية زادت من 10 إلى 20 في المئة بفضل دور الشركات العربية التي تصنّع وتنتج وتصدر».

كما طالب بالانتهاء سريعاً من تأسيس الاتحاد الجمركي العربي الذي من المقرّر أن يكون نواة لتأسيس السوق العربية المشتركة، داعياً: «الحكومات العربية إلى التكاتف والتعاون الاقتصادي من خلال الاستعانة بحكمة الشيوخ وحماسة الشباب لدفع العالم العربي نحو تحقيق التقدم والازدهار».

المراقبون الجويون في مطار بيروت يعلقون غداً خدمات الملاحة لساعتين

اعتبرت لجنة المراقبين الجويين اللبنانيين «أنّ التأجيل المستمر وغير المفهوم لإقرار السلسلة بات يشكل هاجساً لدى الموظفين مخافة أن يصبح التأجيل أبدياً، وأن تضيع الحقوق المكتسبة في معمعة السياسة والدستور والميثاق».

وأشارت اللجنة في بيان أمس، إلى أنّ «السلسلة تحتاج إلى ثلاث سنوات من الدرس وإعادة الدرس وآلاف الساعات من التدقيق ودراسة الأبعاد المالية، مرة تلو المرة، من دون الوضوح في الرؤية وبتقاذف للكرة بين السياسيين بمحاولة لتضييع الحقوق»، معتبرة: «أنّ التسويف الحاصل من بعض الطبقة السياسية ما هو إلا محاولة للمحافظة على مكاسب أصحاب رأس المال في مواجهة الموظفين».

وأضاف البيان: «لكل ما تقدم وعطفاً على بياناتنا السابقة وتضامناً مع القرار المتخذ في الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الدولة وفي هيئة التنسيق النقابية، وتزامناً مع موعد الجلسة النيابية لدراسة السلسلة، نعلن عن تعليق تقديم خدمات الملاحة الجوية لكل الطائرات الوافدة والمغادرة لمطار بيروت الدولي باستثناء طائرات الدولة وحالات الطوارئ، وذلك يوم الثلاثاء الواقع فيه 10 حزيران 2014 من الساعة الحادية عشرة ولغاية الساعة الواحدة ظهراً، وذلك كإجراء تحذيري تتبعه خطوات في حال المزيد من المماطلة».

تكنولوجيا

● كشفت تقارير إخبارية أنّ شركة «آبل» تخطط لإطلاق جهاز ذكي قابل للارتداء خلال شهر تشرين الأول المقبل، وذلك خلال حدث خاص تعتزم عقده لهذه الغاية.

ونقل موقع «Recode» أنّ الجهاز المرتقب سيستخدم «Healthkit» وهي أداة جديدة لتتبع الصحة كشفت عنها شركة «آبل» قبل أيام خلال مؤتمرها السنوي للمطورين WWDC كجزء من الإصدار الثامن من نظام التشغيل «آي أو إس» التابع لها.

وكانت صحيفة «Nikkei» قد تحدثت عن إطلاق أول ساعة ذكية في شهر تشرين الأول المقبل، ونقلت الصحيفة عن مصادرها أنّ الشركة تعتزم مبدئياً إنتاج من 3 إلى 5 ملايين وحدة من جهازها المرتقب كل شهر، وأنها عقدت شراكة مع شركة «Nike» التي قامت قبل مدة بإيقاف إنتاج أجهزة تتبع الصحة التابع لها «Fuelband».

وذكرت الصحيفة أنّ شركة «آبل» تعمل على وضع اللمسات الأخيرة على مواصفات هذه الأجهزة التي من المرجح أن تتضمن أجهزة استشعار تجمع بيانات صحية ابتداءً من مستوى السكر في الدم وحجم استهلاك السعرات الحرارية إلى النشاط خلال النوم.

***

● كشف موقع «أندرويد بوليس» أنّ شركة «غوغل» تعمل على تطوير ميزة جديدة تتيح للهواتف الذكية والحاسبات اللوحية الاتصال مع الأجهزة والأماكن المجاورة تلقائياً.

يذكر أنّ الميزة الجديدة التي ستحمل اسم «المجاور» ويتوقّع أن تكشف عنها الشركة في نهاية شهر حزيران الجاري خلال مؤتمر المطوّرين السنوي «غوغل I/O»، تسمح للمستخدمين بمشاركة المعلومات مع الآخرين بسهولة، أو استقبال العروض من المتاجر عندما يدخلونها.

ويتوقّع البعض أن تتيح الميزة المرتقبة كذلك لمستخدمي الهواتف الذكية العاملة بنظام التشغيل «أندرويد» التفاعل بسهولة مع هواتف الأصدقاء، أو أي جهاز ذكي في المنزل، فضلاً عن السماح لمستخدمي «أندرويد» إعداد «مُذكر» ينطلق لدى رؤية شخص محدّد.

***

● سرّبت صور جديدة لهاتف «سامسونغ أف» الأرقى من الـ «إس 5»، حيث وصلت بعض الصور لهاتف «سامسونغ» الجديد لموقع «phonearena».

ويأتي الهاتف بنفس تصميم هاتف «سامسونغ» الحالي من الأمام، أما من الخلف، يمكننا رؤية بأنّ الهاتف سيكون مصنوع من المعدن، وهو الظاهر على خلفية الهاتف، كما أنّ خلفيته قد تأتي مقوسة، بجانب أنّ كاميرا الهاتف ليست كبيرة وظاهرة كما هو موجود في الـ«إس 5».

وبحسب المسرّب، فالهاتف يحمل معالج «سنابدراغون 801»، لكنّ المعالج قد يتغير عند وصوله لخطوط أفنتاج ليكون معالج 805 القوي. كما أنّ الهاتف سيكون حاملاً تصنيف «IP 67» وهو نفس التصنيف الذي يحمله الـ«إس 5».

عدم تسلّم نفط كردستان يلحق أضراراً بالاقتصاد العراقي

أفادت وزارة النفط العراقية بأنّ خسائر العراق تجاوزت 34 مليار دولار جراء عدم تسليم حكومة إقليم كردستان النفط المنتج في الإقليم خلال الفترة بين عامي 2010 و2014.

وأوضحت الوزارة في بيان «أنّ عمليات تسويق النفط العراقي المستخرج من حقول إقليم كردستان من دون موافقة الحكومة المركزية ووزارة النفط الاتحادية، مخالفة دستورية صريحة وتجاوز صارخ على السلطة الاتحادية وصلاحيتها، وتسبب أضراراً بالاقتصاد والموازنة الاتحادية وتمسّ ثروة العراق وسيادته الوطنية».

وأضاف البيان: «إنّ ما يسوقه بعض المسؤولين في حكومة الإقليم من تبريرات ومسوغات غير منطقية وغير واقعية في شأن اضطرارهم إلى تسويق النفط المستخرج من الحقول النفطية إلى خارج الحدود بطرق وآليات غير قانونية بذريعة عدم صرف الحكومة الاتحادية رواتب العاملين في الإقليم، هو كلام «غير دقيق» يهدف إلى تشويه الحقائق والتشويش على المواطنين في الإقليم في شكل خاص والعراق في شكل عام».

ولفت بيان الوزارة، إلى «أنّ المسؤولين في الإقليم رفضوا تسليم إيرادات النفط المتحققة إلى الخزينة الاتحادية طيلة السنوات الماضية من 2010 إلى 2013 والتي تجاوزت قيمتها نحو 19.7 مليار دولار، إضافة إلى خسائر عام 2014 التي قدرت حتى 31 أيار الماضي بأكثر من ستة مليارات دولار. ومن المتوقع أن تصل خسائر الأشهر المتبقية لهذا العام قرابة 8.4 مليار دولار، ليكون مجموع الخسائر التي تكبدها الاقتصاد العراقي أكثر من 34 مليارا».

وأوضح أنّ حكومة إقليم كردستان لم «تعلن عن مصير هذه الأموال وإلى أين ذهبت على رغم حصول الإقليم على حصته كاملة من الموازنة الاتحادية وبنسبة 17 في المئة في الأعوام المذكورة. كما لم يلتزم الإقليم بتعهداته التي قطعها للحكومة الاتحادية بتسليمه 400 ألف برميل يومياً ضمن موازنة عام 2014».

وتابع البيان: «إنّ وزارة النفط العراقة تكرر مطالبتها الحكومة التركية باحترام السيادة والثروة الوطنية لجمهورية العراق وضرورة الالتزام بمضمون الاتفاقية الدولية التي تنظم عملية الصادرات النفطية من ميناء جيهان التركي والموقعة بين البلدين عام 2010»، مؤكداً أنّ الوزارة «تحتفظ بحقها القانوني في ملاحقة جميع الجهات التي تورطت في التعامل مع النفط الذي يجري إخراجه عبر الحدود بطريقة غير قانونية ومن دون إذن الحكومة الاتحادية».

30 مليار دولار خسائر قطاع النفط الليبي

كشف مدير إدارة الأسواق المالية في مصرف ليبيا المركزي مصباح العكاري أنّ بلاده «خسرت ثلاثين مليار دولار على الأقل نتيجة الاحتجاجات المستمرة منذ عشرة أشهر في حقول ومرافئ تصدير النفط»، لكنه أكد أنّ «لدى الدولة ما يكفي من احتياطيات النقد الأجنبي لتلبية حاجاتها».

وقدّر العكاري في تصريح، تلك الاحتياطيات حالياً بـ110 مليارات دولار، انخفاضاً من نحو 130 مليار دولار في الصيف الماضي حين اندلعت الاحتجاجات.

وحذر العكاري من أنّ الوضع المالي للبلاد قد يزداد سوءاً في الأيام القليلة المقبلة.

وتسببت الاحتجاجات في انخفاض إنتاج النفط الخام إلى أقل من مئتي ألف برميل يومياً، وذلك مقارنة مع 1.4 مليون برميل قبل اندلاعها منتصف العام الماضي.

وكانت مجموعة مسلحة في شرق ليبيا سيطرت على عدد من مرافئ تصدير النفط الصيف الماضي، الأمر الذي أدى إلى توقف معظم صادرات النفط الليبية.

ووقعت الحكومة اتفاقاً في نيسان الماضي مع المسلحين لإعادة فتح الموانئ، لكن التنفيذ بطيء بسبب غياب الثقة بين الجانبين، ويرفض المسلحون التعامل مع رئيس الوزراء الجديد أحمد معيتيق الذي اختاره البرلمان في تصويت الشهر الماضي وطعن عليه بعض النواب.

ونبهت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا الأسبوع الماضي إلى أنها قد تضطر لاستخدام الخام الذي ينتجه حقلان بحريان لم يتأثرا بالاحتجاجات حتى الآن في تغذية مصفاة محلية، وقد يعني ذلك توقف ليبيا عن تصدير النفط للمرة الأولى منذ عام 2011.

وأشار العكاري إلى أنّ بلاده تجني إيرادات نفطية تقارب المليار دولار شهرياً في الوقت الحالي في مقابل ما كان يتراوح بين أربعة وخمسة مليارات شهرياً قبل بدء الاحتجاجات.

وتشكل صادرات النفط والغاز المصدر الوحيد للإيرادات في موازنة البلاد وقيمتها خمسون مليار دولار، لدفع ثمن مشتريات الغذاء وواردات أخرى بقيمة ثلاثين مليار دولار، في الوقت الذي لا تشهد ليبيا إنتاجاً صناعياً يذكر خارج قطاع النفط.

وذكر العكاري أنّ الاحتياطيات النقدية في بلاده تكفي لتغطية الموازنة والواردات لمدة ثلاث سنوات ونصف السنة، مضيفاً أنه ينبغي إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تمر بها البلاد.

وعن شكل الاحتياطيات الأجنبية لدى المركزي الليبي، أوضح العكاري أنها موزعة بين أموال نقدية وودائع قصيرة الأجل وسندات أجنبية ومساهمات بحصص في بنوك وشركات تأمين.

ويمتلك المركزي الليبي أيضاً سندات سيادية وسندات أخرى تتمتع بتصنيفات عالية من دول أوروبية، وحصصاً في شركات بينها بنك أوني كريديت وبنك خليجي وشركات تأمين.

في ظلّ زيادة الصادرات وتراجع الواردات

الفائض التجاري الصيني يسجل ارتفاعاً كبيراً

سجل الفائض التجاري الصيني ارتفاعاً بلغت نسبته حوالى 75 في المئة على مدى سنة في أيار، ليبلغ 35.92 مليار دولار، في رقم أكبر بكثير من تقديرات المحللين تحت تأثير زيادة في الصادرات وتراجع في الواردات.

وسجلت صادرات ثاني اقتصاد في العالم ارتفاعاً بنسبة 7 في المئة الشهر الماضي لتبلغ 195.47 مليار دولار بينما انخفضت الواردات بنسبة 1.6 في المئة إلى 159.55 مليار دولار، كما ذكرت الجمارك الصينية.

وكان محللون توقعوا في تصريحات لوكالة داو جونز أن يبلغ الفائض التجاري الصيني 23.4 مليار دولار.

ويرى الاقتصاديون في مصرف «إيه أن زد» أنّ هذه الأرقام ستريح الأميركيين في انتقاداتهم للسياسة النقدية الصينية. فواشنطن قلقة في الواقع من إبقاء الصين على سعر عملتها منخفضاً في شكل مفتعل من أجل تشجيع صادرات البلاد.

وخوفاً من خروج سيولة بلا انضباط وبكميات كبيرة من البلاد، تراقب السلطات الصينية عن كثب تقلبات أسعار صرف العملة الصينية التي يمكن أن تتغير وفق هامش يحدّده المصرف المركزي الصيني.

وكانت أرقام التجارة الخارجية الصينية أثارت قلقاً بين كانون الثاني ونيسان بعجز تجاري مفاجئ بلغ نحو 23 مليار دولار في شباط وكان الأول منذ أحد عشر شهراً.

وكان النمو الاقتصادي الصيني انخفض إلى 7.4 في المئة في الفصل الأول من العام الجاري وبلغ بذلك أدنى مستوى منذ 18 شهراً، وإن كانت الأرقام التي نشرت مؤخراً تشير إلى تحسن في الإنتاج الصناعي في أيار.

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام كان ارتفاع إجمالي الناتج الداخلي دون نسبة 7.7 في المئة المسجلة في الربع الأخير من عام 2013، وهو أضعف أداء لثاني اقتصاد عالمي منذ الربع الثالث لعام 2012 وفقاً لأرقام نشرها سابقاً المكتب الوطني للإحصاء.

وقال المكتب الوطني للإحصاء أنّ الإنتاج الصناعي ارتفع بنسبة 8.8 في المئة في آذار على مدى سنة وهو دليل على استمرار الظروف السيئة.

ولم يشهد الإنتاج الصناعي سوى ارتفاع ضعيف بعد أن سجل ارتفاعاً بنسبة 8،6 في المئة في كانون الثاني وشباط، في أضعف وتيرة منذ خمس سنوات.

واستبعدت الصين إطلاق خطة واسعة لإنعاش الاقتصاد لكنها أعلنت مطلع نيسان سلسلة إجراءات لتنشيط القطاع تشمل خفض الضرائب المفروضة على الشركات الصغيرة وتوظيف استثمارات في شبكة سكك الحديد.

وتعتمد الصين الى حد كبير على الدول النامية وخصوصاً في أميركا اللاتينية وأفريقيا، لتنشيط تجارتها الدولية.

ويرى البنك الدولي أنّ نمو الصين سيشهد مزيداً من التباطؤ في السنوات المقبلة، إذ أنّ البلاد ستحاول إعادة التوازن إلى النموذج الاقتصادي الذي تمثله والمهدد حالياً بحجم الديون المحلية وخطر فقاعة في قطاع العقارات.

وقد أبقى البنك تقديراته لنمو إجمالي الناتج الداخلي بلا تغيير، عند 7.6 في المئة في مقابل 7.7 في المئة في 2013.

كما أبقى على تقديراته للنمو في 2015 عند 7،5 في المئة لثاني اقتصاد في العالم، لكنه خفض بشكل طفيف أرقامه للعام 2016 (7،4 في المئة مقابل 7،5 في المئة في التقديرات الأولى).